قضايا سياسية

اسم المقال: موقف إدارة الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن من الملف النووي الإيراني
اسم الكاتب: م.د. أنور إسماعيل خليل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7538
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 17:24 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

موقف إدارة الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن من الملف النووي الإيراني[▽]

The position of the administration of US President Joseph Biden From the Iranian nuclear file

م. د. أنـــور إسماعيل خليل* Lecturer Dr.Anwer Ismael Khalee

الملخص:

اعلنت ادارة الرئيس الامريكي الحالي (جو بايدن) منذ الاسبوع الاول عن سياسات جديدة تجاه الملف النووي الإيراني، بعد ذلك الانسحاب من الاتفاق النووي في ٨ مايو ٢٠١٨، والذي أعلنه الرئيس الامريكي السابق (دونالد ترامب)، بصورة أحادية بدون التنسيق مع حلفائها الأوربيين الاعضاء في الاتفاق، مما اعطى لإيران مبرر للتخلي عن التزاماتها النووية في اطار "خطة العمل الشاملة المشتركة".

ولهذا، تبدي ادارة (جو بايدن) أهمية خاصة لتحقيق المقاربة الجديدة إزاء العلاقات الامريكية مع إيران، والتي تستند على ضرورة توسيع نطاق الاتفاق النووي ليضاف اليه برنامج الصواريخ الباليستية والدور الايراني الإقليمي. وهو ما سعى اليه (جو بايدن)، وادارته في اطار العمل الجماعي الدولي في مفاوضات غير رسمية ضمن مجموعة "5+1" لبحث سبل تفعيل الاتفاق النووي مرة أخرى.

الكلمات الافتتاحية: النووي، جو بايدن، العلاقات، الاتفاق.

Abstract:

The administration of the current US President (Joe Biden) announced since the first week new policies towards the Iranian nuclear file, after that withdrawal from the nuclear agreement on May 8, 2018, which was announced by former US President (Donald Trump), unilaterally without coordination with its European allies, the United States of Europe, which is a member of the agreement, which gave Iran a justification to abandon its nuclear commitments within the framework of the Joint Comprehensive Plan of Action.

Therefore, Joe Biden's administration is particularly important for achieving the new approach to U.S. relations with Iran, which is based on the need to expand the scope of the nuclear deal to add to it Iran's ballistic missile program and Iran's regional role. This is what Joe Biden sought, and his administration within

▽ تاريخ التقديم : 2023/7/6 تاريخ القبول: 2023/8/81 تاريخ النشر: 2023/9/31

* جامعة بغداد/كلية العلوم anwar@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

the framework of international collective action in informal negotiations within the "5 + 1" group to discuss ways to activate the nuclear agreement again.

key words: Nuclear, Joe Biden, Relations, Agreement.

- **المقدمة**

دشنت الولايات المتحدة الامريكية القرن الحادي والعشرين، برسم مساراً للسياسة الخارجية الامريكية، من قِبل ادارة بوش الابن جعلت هدفها الرئيس فيه يتمثل في القضاء على كل التهديدات التي تصدر من وحدات دولية أو غير دولية، اتجاه الدور الامريكي المهيمن على العالم، وتجسد هذا المسار بمبدأ ادراة جورج بوش الابن: "من ليس معنا فهو ضدنا"، في اعقاب أحداث الحادي عشر من ايلول عام 2001.

وكانت منطقة الشرق الاوسط تمثل اولوية قصوى لمصالح الولايات المتحدة الامريكية، للأهمية الجيوستراتيجية لها في الفكر الاستراتيجي للإدارات الامريكية المتعاقبة منذ قرن من الزمان، والتي لم تسمح لأي منافس لها دولياً كان أم اقليمياً ان يشاطرها المصالح في هذه المنطقة وبالخصوص منطقة الخليج العربي، باعتبارها امتداد للأمن القومي للولايات المتحدة الامريكية.

وفي هذا الاطار فقد عبرت ايران عن نموذج من التحدي في الفكر الاستراتيجي الأمريكي في منطقة الشرق الاوسط، بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص، منذ قيام الثورة الاسلامية الايرانية وسقوط حليفها الاستراتيجي الشاه عام 1979، وظل الوضع بين الطرفين لا يقترب من الاستقرار، حتى مع وجود انسجام في المصالح بينهما منذ الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003.

ومع حلول عام 2013، شهدت العلاقات الايرانية ــ الامريكية انطلاقة جديدة وان كانت محدودة؛ إذ ابدت الادارة الامريكية في عهد الرئيس الامريكي الاسبق (باراك اوباما)، الاستعداد لقيام تفاهمات مع ايران التي حظيت بقدوم قيادة تمثلت بالرئيس الايراني السابق (حسن روحاني)، تتبنى رؤى وخطاب تجاه الغرب يتصف بالمرونة والاعتدال، واخذت هذه التفاهمات الخوض في ملفات عدة، وأهمها: الملف النووي الإيراني، والصراع المسلح في سوريا، وغيرهما، لكن كان الملف النووي الإيراني هو الابرز في هذه التفاهمات التي اخذت مرحلة متقدمة نحو التفاهم في اطار الاتفاق النووي بين ايران ومجموعة (5+1). ومع قدوم ادارة الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب) اخذ المسار التفاوضي طريق مسدود بسبب قرار الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني، عام 2018.

لكن بدأت تظهر من جديد رغبت الادارة الامريكية الجديدة بقيادة (جو بايدن)، بتفعيل الاتفاق النووي، وكان بالتلويح للطرف الايراني بإمكانية اعادة النظر بالقرار الذي اتخذه الرئيس الامريكي السابق (دونالد ترامب) والعودة الى التفاوض استناداً للرؤى التي يتبناها الرئيس الامريكي الحالي (جو بايدن) وفريقه الرئاسي، واخذ مسار التفاوض بين المد والجزر استناداً الى التطورات الاقليمية والدولية ومستوى الثقة بين الطرفين.

- **أهمية الدراسة**

وتنبع **أهمية الدراسة** من انها تسلط الضوء على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية بشكل عام وسياستها تجاه الشرق الاوسط بشكل خاص وما يشكله من اهمية جيوستراتيجية، وكذلك فان اهمية هذه الدراسة تنبع من انها تسلط الضوء على السياسة الخارجية الايرانية في ضوء برنامجها النووي وما لحق بها من عقوبات دولية بسببه، ، ومسار السياسة الخارجية الامريكية تجاهها في هذه المرحلة المتمثلة بإدارة الرئيس الحالي (جو بايدن).

- **أهداف الدراسة:** الاهداف النظرية، والتي تسعى الى ابراز تلك الاسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية، تجاه العالم بشكل عام والشرق الاوسط والخليج العربي بشكل خاص.

الاهداف العملية: الوصول الى ما سوف تؤول اليه الاستراتيجية الامريكية حيال ايران وملفها النووي، وايجاد رؤى مستقبلية يمكن الاستفادة منها في تحديد مستقل العلاقات الامريكية– الايرانية

- **اشكالية الدراسة:** بعد ذلك القرار الذي اتخذه الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب) في وقف العمل بالاتفاق النووي الذي ابرم مع الدول (5+1)، عام 2015، جاء الرئيس الحالي (جو بايدن) ليعلن الاستعداد بالتفاوض مع ايران حول ملفها النووي وبشروط جديدة، تتناقض مع قرار (دونالد ترامب)؟ ويتفرع من هذه الاشكالية مجموعة اسئلة فرعية أهمها:

ما الذي تشكله منطقة الشرق الاوسط في الفكر الاستراتيجي الامريكي؟.

ما الذي يجعل ايران تتخذ قرارات باستمرارها ببرنامجها النووي؟.

ماهي الوسائل التي سوف تتعامل ادراة (جون بايدن) بها مع الملف النووي الايراني؟.

- **فرضية البحث:** يفترض الباحث ان ادارة الرئيس الامريكي الحالي(جو بايدن)، سوف يصل الى حلول لا نهاء ازمة الملف النووي الايراني، استناداً الى تلك المعطيات الداخلية والخارجية لكلا الطرفين تحقيقا لمصالح الطرفين.

- **منهج الدراسة:** اعتمد الباحث في دراسته على منهج التحليلي، وذلك لتلك المقولات التي يتبناها هذا المنهج، والتي تتناسب وموضوع الدراسة او البحث.
- **تقسيم الدراسة:** حتى يمكن تغطية كل نواحي موضوع الدراسة فقد تم تقسيم الدراسة الى الاتي:

أولا: اطـار نظري: المنطلقات الفكرية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية.

ثانياً: مسار الملف النووي الايراني.

ثالثاً: ادراة الرئيس الامريكي جون بايدن اتجاه الملف النووي الايراني.

الخـاتمـــــــة: التي تتطرق الى أهم الاستنتاجات.

أولاً: اطـار نظري: المنطلقات الفكرية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية

اتخذت السياسة الخارجية الامريكية في اطار مبدأ "مونرو" نمط الانعزالية، في اطار مبدأ "مونرو"، وكان الموقع الجغرافي للولايات المتحدة الامريكية المتمثل في وجودها بين محيطين مائيين ساعدها على ذلك، لكن لم تستمر بهذه السياسة لتلك الظروف الدولية التي شهدها العالم، واهمها: ذلك التراجع في الدور العالمي البريطاني، وكذلك بروز الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن ذلك التقدم التكنلوجي الذي طال ضمن ما طال، صناعة الاسلحة، ولكن الاهم من ذلك فإن عالم اليوم، يستحال فيه إمكانية الاكتفاء عن الاخرين.

وعند انتهاء الحرب العالمية الثانية، ظهرت على الساحة الدولية معطيات جديدة كنتيجة لهذه الحرب، أهمها:

بروز الولايات المتحدة الامريكية كقائدة للنظام الرسمالي كنتيجة لتفوقها الاقتصادي والعسكري، والتي تبنت مواجهة المنظومة الاشتراكية التي برزت بقيادة الاتحاد السوفيتي، ومنذ ذلك التاريخ فان الولايات المتحدة الامريكية لم تتوان في الاستمرار كدولة مهيمنة ومسيطرة على المجتمع الدولي، مستخدمة كل الوسائل التي في حوزتها، وان كانت محرمة دولياً، كما كان عند استخدامها السلاح النووي ضد اليابان، أو الكيمائية في حربها العدوانية ضد فيتنام، وضد العراق، في حرب الخليج الثانية والثالثة، وهذا النهج العدواني القاسي استمر حتى بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وزوال المعسكر الاشتراكي، والذي شكل حالة من توازن القوى عبر عن حالة ردع للسياسة العدائية الامريكية، التي استمرت للتعامل مع الكثير من القضايا الدولية في مختلف انحاء العالم، وهو ما تمثل في الغزو الامريكي للعراق عام 2003، متحججة بذرائع متعددة، وكذلك في تعاملاتها مع قضايا اقليمية أخرى كما في سوريا، ويمكن القول ان الخبرة التاريخية للسياسة الخارجية الامريكية، تشير الى ذلك السلوك المتناقض مع المبادئ الانسانية، ومبادئ

القانون الدولي، والذي اصبح سمة من سماتها، سارت كل الحكومات الامريكية سواء كانت ديمقراطية أو جمهورية؛ إذ جعلت مبادئ المدرسة الواقعية الكلاسيكية التي تجعل من القوة اساس تستند عليها في علاقتها مع الدول الاخرى وبالخصوص المتعارضة معها اساساً في ذلك.

إذ ارادت الولايات المتحدة الامريكية من هذه الاستراتيجية وان اختلفت ادواتها، بجعلها قطب متفرد في السيطرة على العالم، دون السماح لأي طرف اخر مشاركتها في ذلك، بعدما تمكنوا من تفكك الاتحاد السوفيتي بجره في سباق طويل ومنهك من التسلح وغزو الفضاء، وجعل القرن الواحد والعشرين امريكياً بلا منافس، ووضع رؤى نظرية اطلقت عليها "استراتيجية الإمبراطورية"[1].

ومن نافلة القول ان السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية، تقوم على جملة من الاسس التي تتميز بالثبات النسبي، وان تغير القائمون عليها، فهي غير لصيقة بذات شخص الرئيس أو حزب معين، ومن أهم الاسس لهذه السياسة: وضع المصالح الامريكية في مقدمة الاوليات وفوق الاولويات في التخطيط الاستراتيجي الخارجي الامريكي، حتى وان كان الموضع يمس احد الحلفاء، فالتغير يحصل في الشكل والاسلوب في الادارة بعيداً عن المساس بمبادئ السياسة الخارجية الامريكية، وهذه القاعدة تسير مع كل الرؤساء الامريكيين، ومنهم الرئيس الامريكي الحالي، (جو بايدن).

لكن هناك من المختصين ممن يؤكد على قاعدة في السياسة الخارجية الامريكية اكثر ثباتاً من السابقة، تتعلق في تحديد اولويات الاهتمام، بمعنى ترتيب القضايا او مناطق العالم حسب بعدها او قربها من المصالح الامريكية، فخلال الثمانينات اخذت الحرب الباردة اهتمام الولايات المتحدة الامريكية، وفي التسعينات ركزت على العولمة وابعادها، لكن بعد الحادي عشر من ايلول2001 تحول مركز ثقل اهتمام السياسة الخارجية الامريكية إلى الشرق الأوسط، وبخاصة العراق، في مقابل ذلك ولعقود لم تكن منطقة شرقي آسيا مركز ثقل هذه السياسة، كما هي اليوم [2]، وفي اطار موضوعنا ومنذ اعوام نلحظ ان هناك قضايا في منطقة الشرق الاوسط لم تعد تشكل اولوية قصوى لدى صاحب القرار الحالي كما كانت في الماضي القريب[*].

---

[1] عليان محمود عليان، العلاقات الامريكية – الايرانية بعد النصف الثاني من القرن العشرين، المركز الديمقراطي العربي، ط1، (برلين، 2017)، ص60.

[2] جين ري، "سياسة أمريكا تجاه الصين وعلاقاتها مع تايوان"، دراسة منشورة على موقع مجلة الصين اليوم، على الرابط: http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2009n/0907/p4.htm زيارة الموقع: 2023/7/17.

[*] وهو ما تفسره جملة حقائق، تتمثل اهمها: الامدادات النفطية، التي لم تعد تمتلك تلك المرتبة التي كانت تتمتع بها وبالخصوص النصف الثاني من القرن المنصرم، وهذا التراجع يعود الى جملة من الاسباب، أهمها: ان هناك الكثير من

وهذا يقابله تحول الأهمية القصوى الى مواجهة والتصدي لتلك الاقطاب الاسيوية كالصين وروسيا وغيرها من القوى الصاعدة، التي تشكل تهديد للمصلحة العليا الامريكية، وزعامتها العالمية[1].

ففي عام 2000، وأثناء الحملة الانتخابية الرئاسية وصف (بوش الابن) الصين بأنها "منافس استراتيجي" ، وهو ما دلل على ان السياسة الخارجية الأمريكية بحاجة إلى التحول إلى احتواء الصين، لتصبح العلاقات الصينية الأمريكية خلال الثلاثين سنة المنصرمة العلاقات الثنائية الأكثر أهمية في العالم، ثم اقترحت إدارة الرئيس الامريكي الاسبق (باراك أوباما) التي تولت الحكم عام 2009، إعادة توجيه معظم الموارد الاقتصادية والعسكرية الأمريكية إلى الدول الآسيوية [2]. وهو ما ترجم عسكرياً الى تعزيز الولايات المتحدة الامريكية حلف الناتو وتوسيع مساحات تواجده وضم اعضاء جدد اليه، لمواجهة هذه القوى الصاعدة ومنها روسيا التي تطمح بان ترجع مكانتها الدولية كما كان الاتحاد السوفيتي.

ولذلك فان الفكر الاستراتيجي الامريكي تجاه العالم والشرق الأوسط تجاوز الثوابت التقليدية، وظهرت منطلقات أخرى ستؤثر بقوة على هذه الرؤية اليوم، وفي المستقبل المنظور، وفي اطار موضوعنا لم يبتعد الرئيس الحالي (جو بايدن) عند كل تلك المنطلقات الفكرية للسياسة الخارجية الامريكية، فهي تحضى باهتمام بالغ لدى الرئيس (جو بايدن)؛ في الوقت الذي يؤَشر بانه يتمتع بتراكم خبرة في هذه السياسة؛ إذ كان عضواً في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ لعدة سنوات، وترأس هذه اللجنة لسنوات اربع أتاحت له خبرة دولية كبيرة. عبر من خلالها وبشكل متسق عن رؤية مستمدة من قيم وإيديولوجيا الليبرالية الدولية، كانت قد شكلت مصدراً مهماً للسياسة الخارجية لإدارته في عموم العالم، بما في ذلك الشرق الأوسط.

المناطق في العالم وجد بها النفط، بل ان الولايات المتحدة الامريكية ذاتها بعد ان كانت مستوردة للنفط من المنطقة، الان اصبحت من المنتجين الكبار قد تفوق السعودية وروسيا، اضافة الى ذلك فان تراجع اولوية النفط يعود استخدام البدائل النظيفة، ومحاولة ايجاد بدائل اخرى للطاقة غير النفط. وكذلك أمن اسرائيل، الذي كان يشكل الاهمية القصوى الاخرى في الفكر والفعل الاستراتيجي الامريكي، لكن مع كل ما حدث من تطور في العلاقات الاقليمية والعربية–الاسرائيلية وبالخصوص اتفاقيات التطبيع في ضوء (الاطار البراهيمي) الاشمل، نقل وضع اسرائيل الى وضع اكثر اماناً، بعد ما اصبحت الدول التي تقدم مناهج دراسية تعادي اسرائيل، اصبحت تقدم نظرية المصلحة الوطنية تتحقق من خلال السلام والتحالف مع اسرائيل. للمزيد: د. خالد عليوي العرداوي، "السياسة الخارجية الامريكية اتجاه الشرق الأوسط في ظل إدارة بايدن"، دراسة منشورة على موقع الفرات، بتاريخ:2023/3/2 ، على الرابط: http://fcdrs.com/polotics/1522، زيارة الموقع: 2023/6/24.

[1] المصدر السابق(انترنيت).

[2]جين ري، "سياسة أمريكا تجاه الصين وعلاقاتها مع تايوان"، مصدر سق ذكره،(انترنيت).

وفي هذا الإطار كان قد انتهج الرئيس الامريكي الحالي خطً معتدلاً في اطار المعتقدات الإيديولوجية والمواقف السياسية، فهو يمثل الجناح المعتدل في الحزب الديمقراطي. فالإيديولوجيا بالنسبة له تقترب للنصائح الاسترشادية اكثر من إنها عقيدة سياسية تتبع بشكل جامد.

والذي يعزز هذا التوجه في السياسة الخارجية، هو إن عدد كبير من طاقمه الرئاسي يحمل خلفية احترافية وليس سياسية، والذي يساعد في الحد من أثر العوامل الإيديولوجية والسياسية في صنع قرارات السياسة الخارجية، ويزيد من وزن المؤسسات ذات الصلة بصنع السياسة الخارجية والدفاع[*]. اضافة الى ذلك فان هذا الطاقم يتمتع بخبرة كبيرة بشؤون المنطقة؛ إذ ان وزير الدفاع الجنرال (لويد أوستن) كان قائداً للقيادة المركزية المسؤولة عن الشرق الأوسط. ورئيس المخابرات المركزية (وليم بيرنز)، كان سفيراً في الأردن، بالإضافة إلى منصبه السابق كنائب لوزير الخارجية. و(أنطوني بلينكن) وزير الخارجية كان ضمن فريق مستشاري الأمن القومي للرئيس أوباما، ولنائب الرئيس (جو بايدن)، وكذلك فان الرئيس (جو بايدن) ذاته لم يكن بعيدا عن منطقة الشرق الاوسط، فخبرته في لجنة الشؤون الخارجية في الكونجرس، ومنصبه كنائب للرئيس جعلاه قريبا من قضايا منطقة الشرق الاوسط. وربما كانت هذه الخبرات وراء تشكيل موقع الشرق الأوسط ضمن مناطق اهتمام الإدارة الجديدة[1].

ومن أهم الرؤى التي تدور في فكر الرئيس (جو ايدن)، هي: أن الولايات المتحدة يجب أن تعود لقيادة العالم مرة أخرى، وهو ما عبر عنه في مقال تم نشره أثناء حملة الانتخابات الرئاسية؛ إذ يرى في دول العالم شركاء وحلفاء للولايات المتحدة، وهو مخالف لرؤية الرئيس الامريكي السابق (دونالد ترامب) الذي رأى بان هذه الدول تحاول اقتناص الفرص على حساب الولايات المتحدة الامريكية بدون مقابل، أو دول

---

[*] فوزير الدفاع هو جنرال سابق، ورئيس المخابرات المركزية هو دبلوماسي محترف، فيما يأتي وزير الخارجية من خلفية مهنية في مجلس الأمن القومي، وتأتي مدير المخابرات الوطنية من خلفية مهنية في مجال المخابرات والأمن القومي.

للمزيد انظر:

د. جمال عبد الجواد، "اتجاهات السياسة الامريكية تجاه قضايا الشرق الاوسط في عهد بايدن"، مقال منشور تاريخ: 2021/1/24، على موقع مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، على الرابط: https://acpss.ahram.org.eg/News، زيارة الموقع: 2023/7/12.

[1] د. جمال عبد الجواد، " اتجاهات السياسة الأمريكية تجاه قضايا الشرق الأوسط في عهد بايدن"، دراسة منشورة على موقع:

مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، على الرابط: https://acpss.ahram.org.eg/News/17047.aspx

زيارة الموقع: 2023/6/4.

يمكن عقد الصفقات المربحة معها، لكن مع ذلك وبالرغم من الانقسام الإيديولوجي في الولايات المتحدة، فإن السياسة الأمريكية تنطوي على بعض من استمرارية السياسات التي جرى تطبيقها في عهد حكم (دونالد ترامب). وكمثال في ذلك: قضية الصين التي عبر عنها الرئيس الامريكي السابق (دونالد ترامب): "ستظل تمثل التهديد الاستراتيجي الأهم للولايات المتحدة"؛ إذ وصفت استراتيجية الأمن القومي الصادرة في عهد الرئيس (دونالد ترامب)، الوضع في النظام الدولي على أنه "نظام للتنافس الاستراتيجي بين القوى الكبرى"، وليس لدى الرئيس (جو بايدن) رؤية مخالفة لذلك، بل إن هذا الادراك لطبيعة النظام الدولي والصين يمثل مشتركاً جديداً في الولايات المتحدة الامريكية، بغض النظر عن الانتماء الحزبي.

وهذا ما يؤكده تصريحات المسؤولين في ادارة (جو بايدن)؛ كتصريح المتحدثة الرسمية باسم البيت الأبيض (جين ساكي)؛إذ قالت بعد خمسة أيام من تولي الرئيس الحالي (جو بايدن) السلطة، بقولها: " الصين تتحدى أمننا بطريقة تتطلب مقاربة أمريكية جديدة"، وهاجمت في الوقت نفسه روسيا مطالبة إياها بـ " إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والافراج غير المشروط عن المعارض الروسي المحتجز اليكسي نافالني"[1].

فمواجهة الصين وإعادة بناء التحالف الغربي هما قضيتان مترابطتان في رؤية الرئيس (جو بايدن)، الذي يرى أن الولايات المتحدة الامريكية، سوف تكون أقوى في مواجهة الصين لو أنها تخوض هذه المواجهة من خلال تحالف دولي، وليس بمفردها؛ فهو يرى أن الولايات المتحدة تكون أكثر قوة بقدر ما يكون لها من حلفاء، وأنها تكون أقدر على تحقيق أهدفها طالما كانت تعمل في إطار جماعي. وهو ذات التوجه حيال روسيا الذي كان واضح التطبيق في الدعم الكبير لأوكرانيا، التي تواجه روسيا عسكرياً منذ اشهر عدة، فمركزية موقع روسيا تتمثل في كونها أحد أهم وأخطر التهديدات التي تواجه الهيمنة الأمريكية على قمة النظام الدولي الأحادي القطبية منذ عام 1991، جعل ادارة بايدن ان تتخذ استراتيجية المواجهة الجماعية والابتعاد عن المواجهة المباشرة، فقد نصت استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي، وتحديثاتها التي تتم كل أربعة سنوات على ذلك، وفي هذا الصدد، فقد صدر تقرير عن مؤسسة التراث الأمريكية (The Heritage Foundation)عام 2015، بعنوان: "الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة تجاه روسيا"، وتضمن التقرير ما أسماه "استراتيجية شاملة" حول كيفية التعامل مع التحديات الروسية في

---

[1] "واشنطن: الصين تتحدى أمننا بطريقة تتطلب مقاربة أميركية جديدة"، خر منشور تاريخ: 2021/1/21، على موقع الحرة الاخباري، على الرابط: https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2021/01/25/، زيارة الموقع: 2023/7/17.

مناطق مختلفة من العالم، ومنها منطقة الشرق الاوسط، التي توجد بها المصالح الامريكية[1]. وهذه القضايا الأكثر وضوحاً في برنامج السياسة الخارجية للرئيس (جو بايدن)

ولذلك تواصل الادارة الامريكية متابعة مصالحها الاقتصادية والثقافية والعسكرية في مناطق العالم بشكل عام والشرق الأوسط بشكل خاص، في هذه المرحلة ويمكن ان تتغير معها ترتيب الأولويات؛ إذ بعد ستة أسابيع من حكم الرئيس (جو بايدن)، الذي تولى الرئاسة الامريكية في 20 كانون الثاني 2021، وبدأت تتضح شيئا فشيئا ملامح السياسية الخارجية الأميركية في هذه المرحلة اتجاه منطقة الشرق الاوسط، فالأولوية في الشرق الأوسط كانت في هذه الفترة تتمحور حول الملف النووي الإيراني وكل ما يتعلق به، بداية من ارجاع الاتفاق النووي الإيراني، وصولا إلى التعامل مع التهديدات الإقليمية المرتبطة بإيران والتي تهدد المصالح الأميركية، وأمن إسرائيل الحليف الاستراتيجي في المنطقة، والذي نتعرض له في اطار المبحث الاتي.

ثانياً: مسار الملف النووي الايراني

شكل البرنامج النووي الايراني مصدر قلق وتوتر كبير في العلاقات الايرانية– الغربية بشكل عام والامريكية بشكل خاص، فمنذ عقود طويلة اخذ هذا البرنامج مساحة كبيرة من اهتمام الحكومات الايرانية، وبالخصوص منذ نهاية عقد الثمانينات. ويعود اصول العمل بهذا البرنامج الى فترة حكم الشاه الذي كان يسعى الى ان تمتلك ايران مكانة اقليمية ودولية مهمة، وان تكون مركز قوة في منطقة الخليج العربي. وكانت تسوق التبريرات في ذلك، ان كانت تكنلوجية – علمية أم اقتصادية، أو غيرها[2].

لكن كل هذه المبررات الايرانية حول امتلاكها الطاقة النووية لا تشكل ولا تحضى بقبول لدى الجانب الامريكي بشكل خاص، والجدير بالذكر ان هذه الازمة النووية الايرانية لايمكن ابعادها عن تلك المصالح الاستراتيجية الأمريكية والاسرائيلية.

---

[1] د. عصام عبد الشافي، " الطريق إلى أوكرانيا (6) استراتيجية الأمن القومي الأمريكي"، دراسة منشورة بتاريخ: 2022/5/29، على موقع: الجزيرة، على الرابط: https://www.aljazeeramubasher.net، زيارة الموقع: 2023/7/14.

[2] للمزيد: د. أنور إسماعيل خليل، العلاقات القطرية– الايرانية في ظل حكم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني للفترة (1995–2012)، بلا (بغداد،2020)، 148ص.

وكان الاتحاد الاوربي في وقت لاحق قد فرض عقوبات خاصة على ايران، وهنا لا يمكن اخفاء التأثير الامريكي في سياسة هذه الدول تجاه ايران[1]، وكانت الولايات المتحدة الامريكية، هي الاسبق في هذه العقوبات، بل يرجع تاريخ فرض عقوباتها على ايران لعام 1979، على اثر ازمة الرهائن والتي اتهمت ايران بانها تدعم الارهاب الدولي، وتعمل على انتهاك حقوق الانسان، فضلاً عن رفض التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية[2]، مع وجود الخطاب المتشدد للسياسة الخارجية الايرانية تجاه الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل، وخصوصاً في عهد الرئيس الايراني الاسبق (محمود أحمدي نجاد)، لكن مع وصول الرئيس الايراني السابق المعتدل حسن روحاني، حدثت نقلة نوعية في طبيعة العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية، والتخفيف من حدة النبرة اتجاهها واتجاه الدول الغربية، فقد أعلن أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أن: "الاسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الاخرى لا مكان لها في عقيدة الدفاع الايرانية وتتنافى مع اقتناعاتنا الدينية والاخلاقية الاساسية"[3] وهذا ما أكده وزير الخارجية الايراني السابق (محمد جواد ظريف)، إن البرنامج النووي الايراني: " لا يعدو كونه برنامجاً سلمياً"[4].

وفي حينها، فقد رحبت الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوربية، بهذا التحول في الموقف الايراني تجاه ملفها النووي، ومع قرب انقضاء ولاية الرئيس الامريكي الاسبق (أوباما) الثانية، تم توقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة(5+1) في لوزان، في الثاني من نيسان عام 2015؛ إذ كانت قناعة أوباما الأساس ومعه مجموعة (5+1) من الاتفاق هو إدخال تغييرات جوهرية على سلوك إيران من بوابة التفاعل الإيجابي، وجرها بعيدًا عن الحالة المتشنجة التي توجه سياساتها تحت وقع العقوبات والضغوط والعزلة[5].

---

(1) عمار علي حسن, طريق اوربا إلى الخليج هل يمر بواشنطن دائما", مجلة أراء حول الخليج ,مركز الخليج للدراسات ,دبي ,العدد 50, اب 2008, ص48.

(2) يزيد صايغ , الصناعة العسكرية العربية, مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ط1, 1992 , ص 67.

(3) "هل بدأ الجليد بالذوبان بين الغرب وطهران؟"، مقال منشور على موقع: بي بي سي، بتاريخ: 25/ايلول/2013' على الرابط:

https://www.bbc.com/arabic/institutional/2013/09/130925

(4) "الملف النووي الإيراني: "تحول كبير في نبرة طهران"، مقال منشور على موقع: بي بي سي، بتاريخ: 27/ايلول/2013' على الرابط:

https://www.bbc.com/arabic/institutional/2013/09/130925

(5) محمود محمد ابو القاسم، " السياسة الأميركية تجاه إيران بعد ترمب... ضغوط مكثفة ومواجهة غير مستبعدة"، دراسة منشورة بتاريخ: 2017/8/14، على موقع: المعهد الدولي للدراسات الايرانية، على الرابط:

https://rasanah-iiis.org

وتشمل البنود الرئيسة في الاتفاق الذي تم ابرامه في فيينا الاتي[1]:

1- تقييد البرنامج النووي الإيراني على المدى الطويل مع وضع حد لتخصيب اليورانيوم لا يتجاوز عتبة 3.67%.

2- تحويل مفاعل فوردو وهو المنشأة الرئيسية لتخصيب اليورانيوم إلى مركز لأبحاث الفيزياء والتكنولوجيا النووية.

3- خفض عدد أجهزة الطرد المركزي بمقدار الثلثين إلى 5060 جهاز فقط.

4- السماح بدخول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكل المواقع الإيرانية المشتبه بها، ويشمل ذلك مواقع عسكرية يتم الوصول إليها بالتنسيق مع الحكومة الإيرانية.

5- تمتنع إيران عن بناء مفاعلات تعمل بالماء الثقيل، وعدم نقل المعدات من منشأة نووية إلى أخرى لمدة 15 عاما.

6- حظر استيراد أجزاء يمكن استخدامها في برنامج إيران للصواريخ الباليستية لمدة 8 سنوات، كما يحظر استيراد الأسلحة لمدة 5 سنوات.

7- الاتفاق يسمح بإعادة فرض العقوبات خلال 65 يوما إذا لم تلتزم طهران بالاتفاق.

وستحصل إيران في المقابل على: [2]

1- رفع للعقوبات الدولية المفروضة عليها بشكل تدريجي بالتزامن مع وفاء طهران بالتزاماتها في الاتفاق النووي. ويعني ذلك استمرار تجميد الأصول الإيرانية في الخارج لمدة 8 سنوات، واستمرار حظر السفر على معظم الأفراد والهيئات التي شاركت في البرنامج النووي لمدة 5 سنوات. لكن سيتم تقليل هذه الفترات في حالة تأكد الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الطبيعة السلمية للبرنامج النووي. وسيتم رفع العقوبات نهائيا في حالة الوفاء التام بكافة الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق النووي.

2- ستتمكن إيران من معاودة تصدير النفط بكامل طاقتها الإنتاجية فور بدء تنفيذ الاتفاق.

3- ينص الاتفاق أيضا على التعاون بين الدول الكبرى وإيران في مجالات الطاقة والتكنولوجيا.

---

[1] نقلاً عن: أهم بنود الاتفاق النووي بين إيران والقوى الكبرى، منشورة بتاريخ : 14 /7/ 2015على الموقع:
http://www.skynewsarabia.com/web/article/759892/%D8%A7%D9%94%D9%87

[2] أهم بنود الاتفاق النووي بين إيران والقوى الكبرى، المصدر السابق. (انترنيت)

لكن مع تولي الرئيس الامريكي السابق (دونالد ترامب)، الرئاسة في الولايات المتحدة الامريكية، تراجع بالاستمرار بالاتفاق النووي، واعلن انسحابه منه في أيار عام 2018؛ إذ صرح مرارا أن: "إيران لا ترقى إلى مستوى روح الاتفاق النووي"، فإدارة ترامب كانت ترى أن الاتفاق النووي القديم كان فاشلا لأنه لم يحد من تحركات إيران في المنطقة[1]. وهذا الانسحاب الامريكي من الاتفاق يجعله في حكم الملغي، كون ان نسبة كبيرة من العقوبات على ايران، فرضته الولايات المتحدة الامريكية، فضلاً عن ذلك ان النظام المالي والاقتصادي العالمي تساهم به الولايات المتحدة الامريكية بنسب مرتفعة الامر الذي به تستطيع فرض عقوبات تجعل جميع الاطراف غير المتعاونة معها تخشى تداعياتها السلبية عليها، خاصة ان حجم التبادل التجاري بينها وبين الولايات المتحدة يفوق بكثير حجم تبادلها التجاري مع ايران [2]. الامر الذي جعل ايران اتخذت سلسلة من الخطوات كي تبتعد تدريجياً عن قيود الاتفاق النووي منذ منتصف عام 2019، رداً على حملة العقوبات من إدارة ترامب، واستمر هذا الوضع مع تولي الرئيس الايراني الحالي (إبراهيم رئيسي)، منصبه في آب/2021، المعروف بانتقاداته الشديدة للغرب، بعدم السماح للمحادثات بالمضي قدما، ولم يوافق على العودة إلى فيينا حتى وقت متأخر من المحادثات، وأصر على أن المفاوضين الإيرانيين لن يتراجعوا "بأي شكل من الأشكال" في الدفاع عن مصالح بلادهم[3]، وأكدت وزارة الخارجية الإيرانية موقفها من العودة الى المفاوضات في حال قبول الاطراف الدولية؛ إذ إنها صرحت بأنها تريد "اعترافا بالذنب" من جانب الولايات المتحدة بالإضافة إلى الرفع الفوري لجميع العقوبات الأمريكية و"ضمان" ألا يتخلى أي رئيس أمريكي مستقبلي من جانب واحد عن الصفقة مرة أخرى[4].

---

[1] منير غيدي، علاء جمعة بايدن وإيران: عودة للاتفاق النووي القديم أم تفاوض على آخر جديد؟"، مقال منشور على موقع dw، على الرابط:
https://www.dw.com/

[1] نقلاً عن: "أهم بنود الاتفاق النووي بين إيران والقوى الكبرى"، المصدر السابق.(انترنيت).

[2] د. هايل ودعان الدعجة، " تداعيات الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي"، مقال منشور بتاريخ: 2018/5/12، على موقع: عمون ،على الرابط: https://www.ammonnews.net/article/373112 زيارة الموقع: 2023/6/17.

[3] " الاتفاق النووي الإيراني: واشنطن وطهران تسعيان إلى "كسر الجمود" في المحادثات"، مقال منشور على موقع: بي بي سي، بتاريخ: 2013/11/29‘ على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/institutional/2013/09/13 زيارة الموقع: 2023/6/17.

[4] المصدر السابق.

وفي هذه الفترة التي تلكأت المفاوضات كان البرنامج النووي الإيراني قد سار خطوات سريعة وبشكل غير مسبوق، وفي جوانب منه من الصعب أي رجعة فيه؛ إذ تشير المصادر بان إيران وصلت الى مراحل مهمة على طريق الصناعة النووية خصوصاً خلال العامين الماضيين؛ اذ تشير هذه المصادر، أن إيران أنتجت طوال مدة قصيرة مواد مخصبة بنسبة (84%)، وكذلك تقدم موقعها الجيوسياسي بشكل واضح، في الوقت الذي عززت علاقاتها بكل من الصين وروسيا وامتد ذلك الى اعادة بناء علاقاتها مع بعض جيرانها، بما فيهم المملكة العربية السعودية المنافس الإقليمي لها[1].

وفي حال تم تسوية الخلافات فان هناك جملة من الانجازات التي سوف يقدمها الطرفان بشكل متبادل في حال تم الاتفاق بشكل نهائي، يمكن الاستدلال عليها مما تناقلته الاوساط المقربة من المباحثات، أهمها[2]:

1- أن إيران ستوافق بموجب اتفاق جديد، على عدم تخصيب اليورانيوم بما يتجاوز مستوى إنتاجها الحالي البالغ 60 %.

2- إن إيران ستوقف أيضا الهجمات المميتة على المتعاقدين الأمريكيين في سوريا والعراق من قبل وكلائها في المنطقة،

3- وستوسع تعاونها مع المفتشين النوويين الدوليين،

4- وستمتنع عن بيع الصواريخ الباليستية لروسيا.

في مقابل ان الولايات المتحدة الامريكية تَقدم على تحقيق جملة من الامور، أهمها:

1- أن تتجنب الولايات المتحدة تشديد العقوبات على الاقتصاد الايراني.

2- وعدم الاستيلاء على ناقلات النفط الأجنبية كما فعلت في نيسان من العام 2023.

3- وعدم السعي لإصدار قرارات عقابية جديدة في الأمم المتحدة أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية ضد إيران بسبب نشاطها النووي."

4- وحسب صحيفة "نيويورك تايمز"فإن "إيران تتوقع أيضا من الولايات المتحدة أن ترفع تجميد أصول إيرانية بمليارات الدولارات، التي سيقتصر استخدامها على الأغراض الإنسانية، والتي

---

(1) إيريك بروير، هنري روم، "رهان بايدن على إيران إستراتيجية جديدة محفوفة بالأخطار لمنع طهران من التحول إلى قوة نووية"، دراسة منشورة بتاريخ: 2023/6/25، على موقع عربية الإخبارية، على الرابط: www.independentarabia.com، زيارة الموقع: 2023/7/17.

(2) نقلاً عن: ""نيويورك تايمز" تكشف تفاصيل الاتفاق غير المكتوب بين طهران وواشنطن"، مقال منشور بتاريخ: 6/15/ 2023، على موقع: ار تية الاخباري، على الرابط: https://arabic.rt.com/world، زيارة الموقع، 2023/6/12.

ربطوها بالإفراج عن السجناء الأمريكيين"وأوضحت الصحيفة أن "هذه الأموال ستحفظ في بنك قطري"، وفقا لمقربون من المفاوضات.

لكن كل هذا سوف قد يتغير في حال حدوث تغير في موقف احد الاطراف تجاه الاخر، وهو ما تدلل عليه مجريات الاحداث ومستجداتها، وبالخصوص مع تغير في اولويات اهتمام ادارة الرئيس الامريكي الحالي(بايدن)، التي كان لها موقف من عودة الاتفاق النووي الايراني والذي يمكن ان نتطرق له في المبحث الاتي.

ثالثاً: ادراة الرئيس الامريكي جون بايدن اتجاه الملف النووي الايراني

أبدت إدارة بايدن في أولى أيامها انفتاحها على إحياء الاتفاق النووي، بعد أربع سنوات من الضغوط والعقوبات المتواصلة التي فرضها الرئيس السابق (دونالد ترامب) على طهران وانسحاب الولايات المتحدة الامريكية من الاتفاق النووي الذي ابرم في افينا عام 2015، لكن كان مشروطاً بإدخال تعديلات تتناول موضوع الصواريخ الباليستية والتدخلات الخارجية الإيرانية. أن حصول تغيير في موقف إيران ورفضها للصفقة حتى الآن قد أدركته إدارة جون بايدن، وهو ما ادى الى اعادة ترتيب اهمية القضية هذا الملف؛ اذ اشار (ريتشارد غولدبرغ)، كبير الباحثين في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات في واشنطن، "إن الحديث عن تراجع"الأولوية" يشير إلى أن حصول تغيير في موقف إيران يمكن أن يؤدي إلى أولوية مختلفة. وأوضح في تصريح لصحيفة (الشرق الأوسط): هذا يعني أن عدم طرحها على الطاولة سببه في الحقيقة، رفض طهران للصفقة حتى الآن"[1]. وفي تصريح لبرنامج (من واشنطن)، أكد الناطق الإقليمي بإسم الخارجية الأميركية (صامويل ويربرغ)، "إن الملف النووي الإيراني حاليا ليس على رأس أجندة إدارة بايدن"[2].

وتشير الخبرة التاريخية في هذا الصدد، بان تطبيع العلاقات مع ايران في اطار استراتيجية أمريكية ليس بالجديد، فالأخيرة تسعى منذ زمن للتحدث مع ايران، مستغلة ما يحكم ايران من نظام متعدد الأقطاب، ان كانت محافظة او غير محافظة، يجعل المناورة لبناء علاقات ممكنة؛ إذ ان ادراك الولايات المتحدة

---

(1) "هل تخلت واشنطن عن مسألة إحياء الاتفاق النووي مع إيران؟"، مقال منشور بتاريخ: 9/3/ 2023، على موقع: الجزيرة الاخبارية، على الرابط: https://www.aljazeera.net، زيارة الموقع، 2023/6/12.

(2) "هل تخلت واشنطن عن مسألة إحياء الاتفاق النووي مع إيران؟"، مقال منشور بتاريخ: 9/3/ 2023، على موقع: الجزيرة الاخبارية، على الرابط: https://www.aljazeera.net، زيارة الموقع، 2023/6/12.

الامريكية لدور ايران في محيطها الاقليمي ونفوذها لا يمكن تجاهله، وانها احتاجت الى التفاهم مع ايران عندما كانت قد عزمت على احتلال افغانستان وبعدها العراق، ولذلك يمكن القول ان حالة التفاوض والتبادل والاعتماد بينهما لم تنقطع الى جانب حالة الصراع في قضايا عدة اخر[1].

وفي هذا السياق، فبعد أربع سنوات من الضغوط القصوى والعقوبات المتواصلة التي فرضها الرئيس الامريكي السابق (دونالد ترامب) على إيران، كما اشير له سابقاً، كانت قد لمحت إدارة بايدن في أولى خطواتها رغبتها بإعادة فتح ملف الاتفاق النووي، لكن ليس بصورته السابقة، من خلال إدخال تعديلات تتعلق: بموضوع الصواريخ الباليستية والتدخلات الخارجية الإيرانية. وفي هذا الاطار، قال مبعوث بايدن المعني بشؤون إيران (روبرت مالي)، "إن الولايات المتحدة مستعدة لاتخاذ جميع الخطوات اللازمة للعودة إلى الاتفاق، بما في ذلك رفع العقوبات التي فرضتها إدارة ترامب وأصابت الاقتصاد الإيراني بالشلل، لكنه حذر إيران أيضا من أن "نافذة المفاوضات... لن تفتح إلى الأبد"، وفي هذا السياق، حذر (روبرت مالي) في إفادة سابقة: "في مرحلة ما، ستكون خطة العمل المشتركة الشاملة قد تآكلت بشدة لأن إيران ستحقق تقدما لا يمكن كبحه وفي هذه الحالة لا يمكننا التحدث ولا يمكنك إحياء جثة ميتة"[2].

وهنا قد اصبح واضحاً لإدارة (جو بايدن)، ان قرار الرئيس السابق(دونالد ترامب) سوف يجعل ايران تمتلك المبررات بالاستمرار ببرنامجها النووي، والذي سوف يزيد من القدرات الايرانية ليس فقط العسكرية، بقدر ما يزيد من مستوى المنافسة على الهيمنة الإقليمية وربما العالمية، وهذا الاخير هو الذي يثير حفيظة صانع القرار الامريكي.

وفي هذا الاطار صرح الرئيس الأمريكي (جو بايدن)، إنه "مستعد لرفع هذه العقوبات إذا عادت إيران للالتزام بالاتفاق، لكن طهران تريد أن تقوم الولايات المتحدة بالخطوة الأولى"، وأكد وزير الخارجية الأمريكي (أنتوني بلينكن) إن: "كل الخيارات مطروحة على الطاولة" إذا لم تتفاوض إيران بحسن نية[3]، وهو دلالة على توجه ادارة بايدن بايجاد حل لهذه القضية. وهذا ماكده كبير مستشاري الرئيس الأمريكي الحالي (جو بايدن) لشؤون الشرق الأوسط (بريت ماكغورك)، في حوار المنامة السنوي الذي عقد بتاريخ: 2021/11/21، إن: "الولايات المتحدة تركز على محادثات فيينا، وفي حال فشلها، ستنظر إدارة بايدن

---

[1] عليان محمود عليان، العلاقات الأمريكية الايرانية بعد النصف الثاني من القرن العشرين، المركز الديمقراطي العربي للنشر، ط: (1)، (برلين، 2017) ص144.

[2] نقلاً عن: "الاتفاق النووي الإيراني: واشنطن وطهران تسعيان إلى "كسر الجمود" في المحادثات"، مصدر سبق ذكره.

[3] المصدر السابق.

في خيارات أخرى"، وأضاف أن "العمل العسكري قد يضر بالبرنامج النووي الإيراني، لكنه لن يغير سلوكها"[1].

ولم يكن الموضوع قد اقتصر على التصريحات التي ادلى بها مسؤولين أمريكيين رفيعي المستوى، بل هناك خطوات فعلية بدأت تؤخذ مجراها بالسير نحو التفاوض، وهو ما يؤكده عندما نشرت صحيفة (صانداي تايمز) البريطانية تقريرا لمراسلها في واشنطن، (دافيد شارتر)، بعنوان "الولايات المتحدة وإيران تتخذان خطوات نحو استئناف المحادثات النووية"؛ إذ يقول شارتر "إن إدارة الرئيس الأمريكي(جو بايدن)، بدأت اتخاذ خطوات جديدة تمهيدا لمحادثات مع طهران بشكل غير مباشر بهدف إحياء الاتفاق النووي والحد من قدرات إيران النووية"[2]. ويضيف أن مسؤولين من الولايات المتحدة وإيران سيجتمعون في فيينا لخوض المحادثات، وذلك بعد مرور نحو ثلاثة سنوات على إعلان الرئيس الأمريكي السابق(دونالد ترامب)، انسحاب بلاده من الاتفاق، وهو ما حدث بالفعل في الايام الاولى من شهر كانون الاول من العام 2021.

وبهذا الصدد تشير المصادر، ان هناك محادثات غير مباشرة، بين الطرفين بما سمي بـ"الاتفاق النووي المصغر"، التي جرى بعضها في سلطنة عُمان، والذي اطلق عليها بعض المسؤولين الإيرانيين "وقف إطلاق النار السياسي"، ومنع المزيد من التصعيد في علاقة عدائية طويلة الأمد" وهو ما يمكن ان يعبر عن استئناف الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وإيران بعد انهيار مفاوضات إعادة إحياء الاتفاق النووي لعام 2015"، رغم إنكار إدارة بايدن له؛ إذ قال متحدث باسم مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض إن "الشائعات حول اتفاق نووي –مؤقت أو غير ذلك– كاذبة ومضللة" [3]؛ فقد نفى المتحدث باسم وزارة الخارجية (مات ميلر) وجود أي اتفاق مع إيران، لكنه قال إن واشنطن تريد من طهران تخفيف حدة التوترات وكبح برنامجها النووي، ووقف دعم الجماعات الإقليمية التي تعمل بالوكالة والتي تنفذ هجمات،

---

(1) "موقع "أكسيوس": خلافات علنية بين إدارة بايدن وإسرائيل حول الملف النووي الإيراني"، مقال منشور بتاريخ: 2021/11/22، على موقع: RTالاخباري، على الرابط: https://arabic.rt.com/world/1296561

(2) نقلاً عن : "البرنامج النووي الإيراني: جو بايدن يريد التفاوض مع طهران رغم أنه لم يخفف العقوبات ضدها أو يرفعها – صانداي تايمز"، مقال منشور بتاريخ: 2021/4/4، على موقع:BBCعربي الاخباري، على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/inthepress-56628235 ، زيارة الموقع: 2023/7/18.

(3) نقلاً عن "لماذا تصران على إبقائه سرياً؟.. تفاصيل الاتفاق النووي المصغر الذي تتفاوض عليه أمريكا وإيران"، مقال منشور بتاريخ: 19/ 6/ 2023، على موقع: الامة برس الاخباري، على الرابط:https://thenationpress.net/news-202690.html, زيارة الموقع، 2023/6/19.

ووقف دعم الحرب الروسية على أوكرانيا، والإفراج عن المواطنين الأمريكيين المحتجزين. ولكن في المقابل فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو) قال للجنة العلاقات الخارجية والأمن في الكنيست، "إن إدارة بايدن أجرت محادثات غير مباشرة مع إيران حول "اتفاقية مصغرة" أو "تفاهم" يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني"، استند في هذا القول الى خمسة نواب إسرائيليين حضروا الاجتماع[1].

وفي هذا الاطار يوضح (دافيد شارتر)، "إن هذه هي أول خطوة عملية نحو التهدئة المطلوبة لإعادة بناء الاتفاق الدولي وتفعيله منذ انسحاب واشنطن منه وإعادة فرض إدارة ترامب عقوبات اقتصادية على إيران، مشيرا إلى أن إدارة بايدن لم تخفف هذه العقوبات أو ترفعها حتى الآن"[2].

ويشير المختصون في هذا الشأن، ان ادارة بايدن تتجنب القول إنهم يسعون إلى "اتفاق الذي يجب أن يحصل الكونغرس بموجبه على نص أي اتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني، مما يفتح المجال أمام المشرّعين لمراجعته وربما التصويت عليه برفضه. وهو الامر الذي قد لا يكون سهلا، اذا ان هكذا قرار او عكسه تتدخل في اتخاذه مؤسسات عدة تشارك في اتخاذ القرار السياسي الخارجي الامريكي، وهو ما يثبته الخطاب الذي وجه من قبل(200) عضوا في الكونغرس الامريكي بأن "أي اتفاق نووي مع إيران يُبرم دون موافقة الكونغرس "سيواجه المصير نفسه" الذي واجهه من قبل الاتفاق النووي الذي وقعه (باراك أوباما) عام 2015، وانسحب منه بعد ذلك دونالد ترامب عام 2018"[3].

ومن خلال التعمق في وجهة نظر (جو بايدن)، يمكن القول إن عملية احتواء إيران تتحقق من خلال آليات متعددة، أهمها: تقوم على التحشيد الدولي والاقليمي والآليات القانونية الدولية؛ إذا ان التوجه الفكري والإدراكي لـ(جو بايدن) فيما يتعلق بإيران يتحرك في اطر قانونية ودولية. لذلك، في مثل هذه الظروف والأجواء، لا يمكن لسياسات (جو بايدن) أن تقوم بدور فعال في السيطرة "غير العنيفة" على الدور الإقليمي الإيراني. ولا يمكن تناسي ان بايدن هو جزء من هيكل القوة الأميركية التي تشكل "الهيمنة الإقليمية" من الاهداف الاساسية.

---

[1] نقلاً عن "نتنياهو: الولايات المتحدة وإيران أجرتا محادثات غير مباشرة حول "اتفاق مصغر"
"، مقال منشور بتاريخ: 6/14/ 2023، على موقع: آر تي الاخباري، على الرابط: https://arabic.rt.com/ . زيارة الموقع، 2023/7/17.

[2] ماريا معلوف، "هل إدارة بايدن جادة بخصوص الاتفاق النووي؟"، مقال منشور بتاريخ: 5/24/ 2022، على موقع: اسكاي نيوز العربية، على الرابط: https://www.skynewsarabia.com، زيارة الموقع، 2023/6/12.

[3] المصدر السابق.

ومن نافلة القول أن النموذج الذي يتبعه (جو بايدن) للدبلوماسية القسرية يختلف عن نموذج (دونالد ترامب)، وان أدبيات (جو بايدن) وأولوياته الاستراتيجية تختلف عن أولويات (دونالد ترامب) وغيره من القادة الامريكان، وهنا يمكن ملاحظة ان نهج (دونالد ترامب) الذي استخدم آليات أحادية الجانب ضد إيران، تتعاكس مع نهج (جو بايدن)؛ إذ يستند أسس نهج (جو بايدن) وتحركه السياسي تجاه ايران، على" مقاربات مؤسسية ليبرالية". في اطار هذا النهج يمكن وضع إيران في اطار القيود الاستراتيجية من خلال تفعيل الصكوك الدولية متعددة الأطراف. إلا أنه لا يمكن تفسير مثل هذا الاختلاف على أنه تجاوز للمنطلقات السياسية والاستراتيجية الأميركية اتجاه العالم بشكل عام ومنطقة الشرق الاوسط وايران بشكل خاص، والساعية للحد من القوة التكتيكية لإيران والسيطرة عليها في محيطها الإقليمي. إذا كانت إدارة بايدن قد تخلت عن إحياء (خطة العمل الشاملة المشتركة) (الاتفاق النووي)، الخطة: (أ) في الوقت الذي لم توافق على الخطة (ب) التي اقترحها كثير من المحللين والمسؤولين الإسرائيليين، التي تركز بالضغط الاقتصادي والسياسي والعسكري على ايران، لكنها فضلت الخطة (ج)، والتي تتمثل في تجنب أسوأ نتائج المواجهة النووية مع إيران والاحتفاظ بإمكانية حل المسائل المختلف عليها في المستقبل[1]؛ لذا اتخذت ادارة بايدن شعار "خفض التصعيد" تجاه إيران، وترجم هذا الشعار عملياً إلى تطبيق متساهل للعقوبات النفطية الأميركية على إيران، وردود متهاونة على الهجمات التي تعرضت إليها القوات الأميركية في كل من سوريا والعراق من قبل وكلائها في هذه الدول، كما سمح لإيران بالحصول على بعض أموالها المجمدة في العراق، ووافقت على النزول عن مراقبة طهران للمواقع النووية الايرانية. [2]

ويسعى (جو بايدن) أيضًا الى زج نمط جديد من المحادثات متعددة الأطراف مع إيران تتخطى اطر خطة العمل المشتركة وبنودها التي اقرت عام 2015. فهو يسعى الى ايجاد شكل جديد من المعادلة السياسية ونموذج للتفاعل في الشرق الأوسط، وهو بدوره يعمل على تحقيق جملة اهداف، أهمها: جعل أمن إسرائيل حقيقة مستمرة؛ وثانيًا: يحقق توازنًا للقوى اقليمياً ودولياً؛ وثالثًا: يضع اسس وقواعد يجعل من خلالها قبول الدول العربية "لشرق أوسط ديمقراطي" ممكن وان كان بشكل نسبي، وأخيرًا: يمكن الإشارة إلى ذلك الترابط من وجهة نظر ادراة بايدن بين الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط والتوازن، والذي يتحقق بالسيطرة على قوة إيران مع استمرار التعاون والتحالف مع دول المنطقة العربية. ويؤكد على محورية فكرة توازن

---

[1] إيريك بروير، هنري روم، "رهان بايدن على إيران إستراتيجية جديدة محفوفة بالأخطار لمنع طهران من التحول إلى قوة نووية"، مصدر سبق ذكره، (انترنيت).

[2] المصدر السابق.

القوى، باعتبارها يمكن ان تمهد الطريق للتعاون المشروط مع إيران لمواجهة التوترات الإقليمية المتصاعدة. [1]

لذلك فان العودة المتوازنة إلى الاتفاق النووي في سياسة بايدن تجاه ايران مهم للغاية، لأن الولايات المتحدة الامريكية غير مهتمة بتسريع المحادثات الدبلوماسية مع إيران، لأن سياسة "كسب الوقت والترقب" تخلق في نظرها "مستوى افضل للمناورة الاستراتيجيّة" للجانب الامريكي[2]. وعلى الجانب الآخر، فإن الضغوط الاقتصادية الناجمة عن استمرار العقوبات تجعل الضغوطات الداخلية على الحكومة الإيرانية كبيرة، بسبب صعوبة توفير المتطلبات المجتمعية العديدة للفرد الإيراني. لهذا السبب، تعتبر الولايات المتحدة أن العقوبات والحوافز الدبلوماسية، ستكون مثمرة للغاية في اطار دبلوماسية لولبية, والتي تستخدم وسائل متعددة ومختلفة كالإعلام والاتصالات والآليات الدبلوماسية وغيرها لإجبار إيران على التفاوض والحصول على المرونة الاستراتيجية. ومن جهة اخرى، يشير فريق السياسة الخارجية لـ(جو بايدن) إلى أن أي تعاون اقتصادي مع إيران يمكن أن يؤدي إلى تحسين الأمن في منطقة الخليج العربي. لذلك، فإن استمرار دبلوماسية الاتفاق النووي، يخلق قاعدة لتشكيل نموذج جديد للتفاعل بين إيران والولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية. ويستهدف بايدن من كل تلك الضغوط الاستراتيجية والتكتيكية في التعامل مع إيران هو تقليص القوة الرادعة والتكتيكية لإيران في البيئة الإقليمية، وان النموذج الجديد لإدارة الشرق الاوسط في منظور الفكر الاستراتيجي للرئيس الامريكي (جو بايدن) القائم على "هيكل متوازن"[3]، يتحقق من خلال اتفاقيات هدفها خلق بنية تحتية اللازمة للتعاون الإقليمي بين الاطراف المتنافسة في الشرق الأوسط، وبالخصوص في العراق، باعتباره احد الملفات الشائكة التي يتداخل فيها الاقليمي والدولي من الفاعلين، ولذلك ترى ادراة بايدن ان التعاون مع ايران ضروري باعتبارها مؤثر قوي في اغلب الداخل العراقي. وليس هذا فقط بل ان ادارة بايدن ترى ان هناك ملفات اقليمية اخرى كما هو الحال في سوريا واليمن لايمكن ان يكون هناك حل امريكي بدون ايران.

---

[1] براهيم متقي، "المستقبل الصعب للعلاقات الإيرانية–الأميركية في عهد بايدن"، دراسة منشورة بتاريخ: 2021/2/24، على موقع الجزيرة للدراسات، على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4930 ، زيارة الموقع 2023/6/21.

[2] المصدر السابق.

[3] المصدر السابق (انترنيت).

ومن جانب اخر فان التحالف الايراني– الروسي– الصيني، العضوين الدائمين في مجلس الامن، في جعل ادارة بايدن تفكر ملياً ان سحب ايران الى ساحة الغرب، يمكن ان يجعلها تبتعد عن روسيا او الصين، مما يضعف هذا التحالف ويجعل التنافس أو الصراع الامريكي – الروسي والامريكي – الصيني، ذا مخرجات تنصب في الصالح الامريكي، وفي هذا الصدد، تسعى إيران الى توثيق علاقاتها مع روسيا والصين، في سبيل معالجة مشاكلها الاقتصادية، ومساندتها في المحافل الدولية، وكذلك خلق محور له القدرة على مواجهة الغرب الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية، وهذا ما اشار له (تريتا بارسي)، نائب الرئيس التنفيذي "لمعهد كوينسي لفن الحكم المسؤول" في واشنطن، قوله: "لديهم قواسم مشتركة في عدم الرغبة في رؤية الولايات المتحدة أحادية القطبية هي السمة المميزة للنظام العالمي"، وكذلك اشار الجنرال (مارك ميلي)، رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة، للكونغرس في حزيران الماضي عام 2023، الى الانزعاج والقلق من العلاقات الايرانية– الروسية– الصينية الحالية، بقوله: "لن أسميه تحالفا بالمعنى الحقيقي للكلمة لكننا نراهم يقتربون من بعضهم البعض وهذا أمر مزعج. هذه البلدان الثلاثة معا ستكون إشكالية لسنوات عديدة قادمة"[1]؛ إذ ان احد اهم مخرجات هذه العلاقات انها: لن تجعل التوصل الى اتفاق نووي مع الدول الغربية والولايات المتحدة الامريكية امراَ ملحاً، أضف الى ذلك فان استثمار ايران لعلاقتها مع تركيا العضو في حلف الناتو في الوقت الذي يشهد خلافات تركية – أمريكية ليس من السهل تسويتها في الوقت الحاضر بسهولة، يمكن ان تشكل ورقة تستثمرها ايران للمساومة مع الجانب الامريكي، في حال فشل المفاوضات، فايران تلوح بتطوير علاقتها مع تركيا، وتبني سياسة مشتركة في ملفات خلافية عديدة مع الولايات المتحدة الامريكية، أو على اقل تقدير جعل تركيا بوابة الالتفاف على العقوبات الامريكية عليها في ضوء الدور المهم الذي قامت به تركيا في المرحلة السابقة[2]. وكذلك فان مخرجات الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي عام 2015، اعطا مبرراً في استمرار ايران في تطوير برنامجها النووي، وهو الامر الذي تريده ايران، والذي يتضارب مع الرؤى الامريكية. وهذا كله يمكن ان لا يتحقق من وجهة نظر ادارة بايدن في حال احياء الاتفاق النووي الايراني وان كانت بصيغته الجديدة.

---

(1) " تحالفات إيران مع الصين وروسيا مثار قلق في الولايات المتحدة"، مقال منشور بتاريخ: 2023/7/9، على موقع: العربية 21 الاخبارية، على الرابط: https://arabi21.com ، زيارة الموقع بتاريخ: 2023/7/12.

(2) " سياسات إدارة "بايدن" تجاه تركيا وإيران"، دراسة منشورة تاريخ: 2021/2/22، على موقع: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، على الرابط: https://futureuae.com/ar–، زيارة الموقع بتاريخ: 2023/6/3.

- **الخاتمة والاستنتاجات**

شكلت ايران منذ قيام الثورة الاسلامية الايرانية عام 1979، من القرن المنصرم، قضية تحدي للإدارات الامريكية المتعاقبة، لما لها من طموحات واسعة تمتد الى مناطق المصالح الامريكية، واهمها منطقة الشرق الاوسط بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص، واخذ هذا التحدي يتصاعد عندما بدأت ايران تلوح وتعلن عن قيامها ببرنامجها النووي، والتي كانت وما زالت تقدمه على انه سلمي الاستخدام، لكن مع ذلك فلم تسوغه الولايات المتحدة الامريكية، وعلى مدى هذه العقود الماضي لم تكن قد استقرت العلاقات بين الطرفين.

ومن جهته فإن الرئيس الامريكي الحالي (جو بايدن) سوف لن يبتعد عن ما قام به الرئيس الاسبق اوباما، من تفعيل التعاون الدولي، والتوافق الجماعي، وايجاد حلول مشتركة للازمات العالمية، وضرورة تقوية المكانة الدولية للولايات المتحدة الامريكية في المنظومة الدولية، وكذلك فإن (جو بايدن) ملزم بالحفاظ لما حقق من مكتسبات لصالح الولايات المتحدة الامريكية، وهذا يتطلب منه في ذات الوقت الدخول في شبكة من الملفات المعقدة التي خلفها الرئيس الامريكي السابق (دونالد ترامب) والتي سوف تحد من حرية ادارة السياسة الخارجية لجو بايدن، ففي اطار البرنامج النووي الايراني، فإن اعاد العمل بالاتفاقية عام 2015 التي جمدها (دونالد ترامب)، فانه من الممكن ان تعتبر هزيمة للولايات المتحدة، وفرض الارادة الايرانية في هذه القضية، وعدم كبح برنامجها النووي، وكذلك فان بقاء الوضع الذي تركه ترامب، سوف يكون مسوغ لاستمرار ايران بتطوير برنامجها النووي، إذا ما تم معالجته، فضلاً عن ذلك، سوف يسوغ توسيع علاقات ايران مع كل من الصين وروسيا، والذي لا تسوغه الولايات المتحدة الامريكية.

فالموضوع لدى صحاب القرار في الولايات المتحدة الامريكية، لا يتم ترجمته في اطار الخطر العسكري المباشر على الولايات المتحدة الامريكية، بقدر ما يتم ترجمته برؤية استراتيجية ذات مدى اوسع واشمل من المخاطر العسكرية المباشرة، باعتباره سيغير المعادلة الإستراتيجية السائدة في الشرق الأوسط بشكل عام والخليج بشكل خاص تغييرا عميقا، ومن ثم يحدث خلل في ميزان القوى في المنطقة لصالح ايران وهو الامر الذي لا تريده الادارة الامريكية في أي وقت من الاوقات.

لكن يمكن ان يقود مسار التقارب والتفاهم حول جملة من الملفات العالقة، وبالخصوص الملف النووي الايراني، للوصول الى حلول وسطى، أو في أضعف الحالات العودة لما كان الوضع عليه قبل تولي (دونالد ترامب) الحكم لتحقيق مصالح الاطراف ذات العلاقة بهذه الملفات.

ولذا فان (جو بايدن) يدرك التهديد الايراني والخطر الذي يمثله برنامجها النووي وإنتاج صواريخها الباليستية ورعايتها للمليشيات وبالخصوص في العراق، وهدفه هو أن يكون هناك مرة أخرى اتفاق قد لا يكون مطابق لما كان عام 2015، لكنه يتيح للمجتمع الدولي بحث قضية منشآتها النووية وتفتيشها، والوصول إلى مخزونها للحد من تطلعاتها النووية التي قد تتجاوز السلمي منها، مع القيام في الوقت نفسه بالتعامل مع سياساتها التي تهدف إلى ايجاد مناطق نفوذ قد لا تريدها الولايات المتحدة الامريكية، لذلك فان اولويات ادارة الرئيس جو بايدن قد تتحدد في ضوء كل هذه المعطيات في تعاملاتها مع قضايا الشرق الاوسط بشكل عام وايران بشكل خاص.

References

1 -Dr. Anwar Ismail Khalil, Qatari-Iranian relations under the rule of Sheikh Hamad bin Khalifa Al Thani for the period (1995-2012), None (Baghdad, 2020).

2 -Alian Mahmoud Alian, American-Iranian relations after the second half of the twentieth century, Arab Democratic Center, 1st edition, (Berlin, 2017).

3 -Yazid Sayegh, Arab Military Industry, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1st edition, 1992.

4 - Ammar Ali Hassan, “Does Europe’s Road to the Gulf Always Pass Through Washington?”, Opinions on the Gulf Magazine, Issue: (50), Gulf Center for Studies, (Dubai, August 2008).